أثر العوامل الاقتصادية في نشوء الإرهاب
(دراسة تحليلية لبعض النظريات)[1]

م.م. أوميد محمد حسين* ا.م.د. كامران أحمد حمه**

الكلمات المفتاحية: النظريات الاقتصادية، الارهاب ، الحرمان الاقتصادي، البطالة ، الفقر
https://doi.org/10.31271/jopss.10127

ملخص

تحلل ظاهرة الإرهاب من زوايا متعددة، إذ يسلط كل منها الضوء على بعض الأسباب التي تساهم في نمو هذه الظاهرة، وفي هذا السياق، تشكل العوامل الاقتصادية أحد العوامل الأساسية والمؤثرة في انتشار الإرهاب وتطوره، و تلعب النظريات الاقتصادية دورًا بالغ الأهمية في تحليل أسباب الإرهاب وتطوراته، يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على تطور الإرهاب من خلال منظور ثلاث نظريات اقتصادية رئيسية: نظرية الحرمان الاقتصادي التي تستعرض كيف أن الشعور بالظلم الاجتماعي أو الفقر المدقع قد يدفع الأفراد إلى الانخراط في جماعات إرهابية بحثًا عن العدالة أو لتحسين أوضاعهم المعيشية، ونظرية الاختيار العقلاني التي تركز على فكرة أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على تقديرهم للكلفة و المنفعة، مما يعني أن العوامل الاقتصادية قد تلعب دورًا في قرار الانخراط في الأنشطة الإرهابية. ونظرية الدولة الفاشلة التي توضح أن فشل الدولة في بناء مؤسسات قوية وعادلة يؤدي إلى فراغات أمنية، بالإضافة إلى وجود التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة، وكذلك صعوبة الحصول على السلع العامة، مما يسهم في نشوء الظاهرة الإرهابية. تشير نتائج البحث إلى أن الفقر والبطالة يشكلان بيئة خصبة لنمو ظاهرة الإرهاب، حيث يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى تعزيز مشاعر الإحباط واليأس، ما يدفع الأفراد إلى العنف كوسيلة للاحتجاج أو تحقيق مكاسب. كما تتيح الظروف الاقتصادية المتدهورة فرصًا للجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد عبر استغلال تلك المشاعر.

پوختە:

کاریگەری گۆراوە ئابوورییەکان لە گەشەی تیرۆریزمدا

(توێژینەوەیەکی شیکاری بۆ هەندێک لە تیۆرەکان)

دیاردەی تیرۆریزم یەکێکە لەو دیاردانەی لە چەندین روانگەی جیاوازەوە شیکار دەکرێت،

[1] بحث مستل من أطروحة دكتوراه بعنوان: (تحليل وقياس آثار بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة الإرهاب في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٣) غير منشورة.

* طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية omed.hussein@univsul.edu.iq

** قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية kamaran.hama@univsul.edu.iq

هەریەکێك لەو روانگانە تیشک دەخاتە سەر هەندێک لەو هۆکارانەی کە بەشدارن لە گەشەکردنی ئەم دیاردەیە، بێگومان هۆکارە ئابووریەکان یەکێکن لە هۆکارە بنەڕەتی و کاریگەرەکان لە بڵاوبوونەوە و گەشەسەندنی دیاردەی تیرۆریزمدا، تیۆرییە ئابووریەکان ڕۆڵێکی زۆر گرنگ دەگێڕن بۆ تێگەیشتن لە هۆکارەکان و زەمینەی گەشەکردنی تیرۆریزم ، ئەم توێژینەوەیە شیکاری سێ تیۆری ئابووری دەکات و روانگەیان ئەو تیۆرانە بۆ هۆکارەکانی گەشەی تیرۆریزم دەخاتە ڕوو. یەکەم: تیۆری بێبەشی ئابووری لێکۆڵینەوە لەوە دەکات کە چۆن هەستکردن بە نادادپەروەری کۆمەڵایەتی یان هەژارییەکی زۆر دەتوانێت تاکەکان هانبدات بۆ پەیوەستبوون بە گروپە تیرۆریستییەکانەوە، ئەوە ڕوونەدەکاتەوە کە بێبەشبوونی ئابووری هۆکارێکی کاریگەرە بۆ ئەوەی تاکەکان پەنا بۆ تیرۆر ببەن بۆ بەدیهێنانی ژیانێکی باشتر. دووەم تیۆری هەڵبژاردنی عەقڵانیە کە لەسەر ئەو بیرۆکەیە چڕ بۆتەوە کە تاکەکان بڕیارەکانیان لەسەر بنەمای هەڵسەنگاندنی تێچوون و قازانجەکانیان دەدەن، ئەمەش بەو مانایەیە کە هۆکارە ئابووریەکان ڕۆڵیان هەیە لە بڕیاری بەشداریکردن لە چالاکییە تیرۆریستییەکان، تاکەکان لەسەر بنەمای بەراوردی تێچوون و کەڵك بڕیاری کاری تیرۆریستی دەدەن ، سێیەم: تیۆری دوڵەتی شکستخواردووە کە وایدەبینێت شکستهێنان لە بنیاتنانی دامەزراوەی بەهێز و دادپەروەرانە دەبێتە نایەکسانی دابەشکردنی داهات و سامان، هەروەها سەختی دەستکەوتنی کاڵای گشتی، کە بەشدارە لە گەشەپێدانی دیاردەی تیرۆریستی.

Abstract

The Impact of Economic Factors on the Emergence of Terrorism

(An Analytical Study of Some Theories)

The phenomenon of terrorism is analyzed from multiple perspectives, each shedding light on various factors contributing to its growth. In this context, economic factors are among the key elements influencing the spread and development of terrorism. Economic theories play a crucial role in analyzing the causes and developments of terrorism. This study aims to examine the impact of economic variables on the evolution of terrorism through the lens of three main economic theories: the theory of economic deprivation, the rational choice theory, and the theory of the failed state. The economic deprivation theory explores how feelings of social injustice or extreme poverty can drive individuals to join terrorist groups in search of justice or to improve their living conditions. Meanwhile, the rational choice theory focuses on the idea that individuals make decisions based on their assessment of costs and benefits, implying that economic factors can influence the decision to engage in terrorist activities. On the other hand, the failed state theory highlights that the failure of a state to establish strong and just institutions leads to security gaps, along with income inequality, wealth distribution disparities, and difficulty in accessing public goods, all of which contribute to the emergence of terrorism.

مقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه العالم في العصر الحديث، حيث تتجاوز آثارها حدود الأبعاد الأمنية لتشمل مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبتت التجارب العالمية أن الإرهاب لا ينشأ فقط نتيجة للعوامل الأمنية والسياسية، بل إنه يرتبط بشكل وثيق بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تشكل بيئة خصبة لانتشار هذه الظاهرة. من هنا، تتزايد أهمية دراسة العوامل الاقتصادية التي تساهم في نشوء الإرهاب، بهدف فهم العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والسلوكيات الإرهابية.

يتناول هذا البحث التحليل الاقتصادي لظاهرة الإرهاب من خلال استعراض بعض النظريات الاقتصادية التي تسلط الضوء على تأثير المتغيرات الاقتصادية على تطور هذه الظاهرة. سنركز في هذا البحث على ثلاث نظريات رئيسية، وهي نظرية الحرمان الاقتصادي، نظرية الاختيار العقلاني، ونظرية الدولة الفاشلة. تهدف هذه النظريات إلى تقديم تفسيرات اقتصادية متعددة حول كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على قرار الأفراد والجماعات بالانخراط في الأنشطة الإرهابية.

إن هذا البحث يسعى إلى تحليل هذه النظريات بشكل معمق لتوضيح كيفية تفاعل المتغيرات الاقتصادية مع العوامل الأخرى، مثل الفقر، البطالة، والتوزيع غير العادل للثروات، في تعزيز أو تقليص فرص نشوء الإرهاب. كما يهدف إلى تقديم توصيات اقتصادية قائمة على النتائج المستخلصة من هذا التحليل، لدعم السياسات التي يمكن أن تسهم في الحد من الإرهاب وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

١. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم كيفية تفسير ظاهرة الإرهاب من خلال النظريات الاقتصادية المختلفة، ما هي التفسيرات والفهم الذي تقدمه النظريات الاقتصادية حول ظاهرة الإرهاب و القرارت الارهابية، وكيفية نشوئها؟ وما هي العوامل التي تدفع الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية من وجه النظر الاقتصادي؟ كيف تؤثر العوامل الاقتصادية مثل الحرمان الاقتصادي، قلة الفرص الاقتصادية، البطالة، والفقر على دفع الأفراد والجماعات إلى تبني السلوكيات الإرهابية من وجهة نظر النظريات الاقتصادية؟

٢. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في محاولته تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الإرهاب، وهو ما يعد غائبًا إلى حد كبير في العديد من الدراسات السابقة التي تركز على الأبعاد السياسية أو الاجتماعية، من خلال التركيز على النظريات الاقتصادية، يسعى البحث إلى تقديم إطار تحليلي لفهم الإرهاب كظاهرة اقتصادية و ليست مجرد قضية سياسية أو اجتماعية، كما أن هذا البحث يساعد في تقييم تأثير العوامل الاقتصادية مثل البطالة، الفقر، وتوزيع الثروة على انتشار الإرهاب، ويوفر رؤى جديدة لصانعي السياسات في تحديد طرق معالجة هذه الظاهرة. فضلا عن ذلك، يكتسب هذا البحث أهمية خاصة في سياق الدول التي تعاني من تدهور اقتصادي أو فشل حكومي، حيث أن فهم الأسباب الاقتصادية لهذه الظاهرة يمكن أن يسهم في صياغة سياسات اقتصادية تهدف إلى الحد من الإرهاب من

خلال تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

٣. فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث من وجهة نظر النظريات الاقتصادية في أن العوامل الاقتصادية مثل الحرمان الاقتصادي، والفشل في توفير السلع العامة، وفرص العمل والتعليم، تلعب دورًا مهمًا في تفشي ظاهرة الإرهاب، يفترض البحث أن الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع، والبطالة المرتفعة، وقلة الفرص الاقتصادية، قد يلجؤون في بعض الحالات إلى تبني العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم أو كطريقة للاحتجاج على الواقع الاقتصادي المتدهور، كما تفترض الفرضية أن الفشل الحكومي في توفير الخدمات الأساسية وتوزيع الثروة بشكل عادل قد يؤدي إلى تصاعد مظاهر الاحتجاج والعنف في المجتمع.

٤. منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث في دراسة التنظير الاقتصادي لظاهرة الإرهاب في الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي، سيتم استخدام المنهج التحليلي لفحص الأدبيات الاقتصادية والنظريات المتعلقة بالإرهاب، مع التركيز على تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في نشوء هذه الظاهرة، سيتم استعراض مجموعة من النظريات الاقتصادية ذات الصلة، مثل نظرية الحرمان الاقتصادي وتحليل العلاقة بين تلك العوامل والأنماط الإرهابية، من جهة أخرى، سيستخدم المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة الإرهابية من خلال تقديم وصف شامل لتأثير العوامل الاقتصادية على الإرهاب.

٥. هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تفسير ظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي من خلال دراسة وتحليل النظريات الاقتصادية المختلفة التي تتناول هذه الظاهرة، يسعى البحث إلى تحقيق فهم أعمق للعوامل الاقتصادية التي قد تسهم في ظهور الإرهاب، مثل الحرمان الاقتصادي، والعوامل التي تحفز الأفراد على اتخاذ الخيار الإرهابي كوسيلة للتعامل مع التحديات الاقتصادية، كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أهمية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الحد من الإرهاب من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، يهدف البحث أيضًا إلى تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات حول كيفية استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية، وبالتالي تقليل دوافع الإرهاب. يمكن أن يسهم هذا البحث في تطوير سياسات اقتصادية تركز على توفير فرص العمل والتعليم، والعدالة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة كوسيلة للحد من الإرهاب وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٦- الدراسات السابقة

شهدت ظاهرة الإرهاب اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها نتاجاً لعوامل متشابكة تتجاوز البعد الأمني، وقد حاولت العديد من الدراسات تفسير نشوء الإرهاب من خلال توظيف نظريات اقتصادية مثل نظرية الاختيار العقلاني والدولة الفاشلة. تفترض هذه النظريات أن الأفراد يتصرفون وفقاً لحسابات عقلانية أو نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة. ويسعى هذا البحث إلى تحليل أبرز الإسهامات النظرية التي ربطت بين العوامل الاقتصادية وصعود الإرهاب، وذلك من خلال مراجعة دراسات اعتمدت الأطر الاقتصادية لفهم هذه الظاهرة، كما في الجدول ادناه:

الكاتب	المنهج	المكان والزمان	عوامل الدراسة	الاستنتاجات
Clare Richardson (2011)	تحليل كمي باستخدام الانحدار الخطي متعدد المتغيرات	٥٦ دولة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨	معدلات البطالة، نسبة التعليم العالي، التفاعل بين المتغيرين كمؤشر على الحرمان النسبي	الدراسة اختبرت نظرية الحرمان النسبي وخلصت إلى أن التفاعل بين البطالة والتعليم العالي لا يفسر الإرهاب بشكل قوي عند النظر لكل الدول، لكنه يُظهر دلالة ضعيفة في الدول التي شهدت هجمات سابقة. كما أن البطالة كانت مؤشراً مهماً، في حين لم يكن للتعليم العالي علاقة واضحة.
Wong, Pui-Hang (2021)	تحليل نظري ومقارن يستند إلى مراجعة أدبيات ونماذج اقتصادية وسياسية	دول نامية ومتقدمة – بيانات متعددة من العقود الأخيرة	الفقر، الحرمان النسبي، التفاوت الاقتصادي، الإقصاء السياسي، التهميش الإثني، الفساد، ضعف المؤسسات	أن غياب العدالة السياسية والاجتماعية يؤدي إلى تصاعد العنف، لا سيما في المجتمعات ذات الانقسامات الإثنية والضعف المؤسسي. وخلصت إلى أن بناء مؤسسات شاملة، وتعزيز المشاركة السياسية، وتقليص الفجوة الاقتصادية تُعد من الوسائل الفعالة لتحقيق السلام والحد من الإرهاب.
Krueger & Laitin (2008)	تحليل مقارن لبلدان الأصل والهدف في الإرهاب	دول متعددة	الفقر، القمع السياسي، العقلانية، التنمية الاقتصادية	خلصا إلى أن الدول الغنية غالبًا ما تكون هدفًا للإرهاب، بينما الدول القمعية هي مصدره. يشير ذلك إلى أن الإرهابيين يتصرفون بعقلانية في اختيار أهداف استراتيجية ذات رمزية أو جدوى سياسية.
Bueno de Mesquita (2005)	نموذج نظري مبني على اقتصاديات العرض والطلب	تحليل عام دون تطبيق ميداني مباشر	التعليم، الثروة، انتقائية الجماعات الإرهابية	يرى أن الجماعات الإرهابية تختار الأفراد الأكثر كفاءة، ما يعني أن الأفراد المتعلمين والأثرياء قد يشاركون في الإرهاب بسبب خصائصهم. يدعم منطق الاختيار العقلاني بأن الإرهابي يزن المخاطر والفوائد.
Abadie, Alberto (2006)	تحليل إحصائي باستخدام نماذج مقطعية	أكثر من ١٠٠ دولة	مؤشر التنمية البشرية، مؤشرات الحريات السياسية، الحكم الرشيد	وجد أن غياب الحريات السياسية وجودة الحكم لهما تأثير أقوى من الفقر في تفسير ظاهرة الإرهاب، وأن الدول ذات التنمية المنخفضة والحكم الضعيف أكثر عرضة للهجمات الإرهابية.
Mahmud (2020)	دراسة وصفية	العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤	دراسة تأثير الارهاب على التنمية البشرية في العراق من خلال مؤشرات التعليم والصحة والدخل.	يؤثر الإرهاب سلبًا على أنظمة التعليم والصحة ومؤشرات التنمية البشرية في العراق. فقد ارتفعت معدلات الأمية إلى ١٠٪ و٢١,٩٪ و٢٢,٤٪ في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي. وانخفض مؤشر التنمية البشرية في البلاد من ٧١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٢٪ عام ٢٠١٣.

٧- هيكل البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث رئيسية فضلا عن المقدمة و الخاتمة، تهدف إلى دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على نشوء الإرهاب من خلال تحليل ثلاث نظريات اقتصادية.

المبحث الأول: نظرية الحرمان الاقتصادي والإرهاب،

المبحث الثاني:نظرية الاختيار العقلاني والإرهاب

المبحث الثالث: نظرية الدولة الفاشلة والإرهاب

المبحث الأول

نظرية الحرمان الاقتصادي والإرهاب

تعد العلاقة بين الإرهاب والحرمان الاقتصادي من القضايا التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، يرى العديد من الباحثين أن الظروف الاقتصادية الصعبة تبرز شعورًا بالحرمان والإحباط لدى الأفراد، مما قد يؤدي إلى تفشي ظاهرة الإرهاب، من خلال نظرية الحرمان الاقتصادي، يمكن فهم كيف أن هذا الحرمان يعزز مشاعر الاستياء الاجتماعي ويغذي التهميش واليأس بين فئات معينة من المجتمع، هذه الظروف قد تتحول إلى عوامل تحفز الأفراد على الانضمام إلى الجماعات الإرهابية كوسيلة للهروب من واقعهم الصعب أو كفرصة للحصول على شعور بالقوة والانتماء، في هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين نظرية الحرمان الاقتصادي والإرهاب من خلال النقاط التالية:

اولا: الإطار المفاهيمي لنظرية الحرمان الاقتصادي :

يستند الإطار المفاهيمي إلى نظرية الحرمان الاقتصادي الى أن العوامل الاقتصادية والسلوك الاجتماعي مترابطة، حيث يُعتقد أن الظروف الاقتصادية للأفراد أو المجتمعات لها تأثير كبير على سلوكهم، وقد ارتبطت هذه الظروف بعدد من الظواهر الاجتماعية، مثل السلوك المتطرف والأعمال الإرهابية، في هذا السياق، تفترض النظرية أن حالات الحرمان، تلعب دورًا حاسمًا في ظهور السلوك العنيف وارتباط الأفراد بالجماعات الإرهابية.

تؤسس النظرية لعلاقة معقدة بين العوامل الاقتصادية و الإرهاب من خلال تحديد العديد من الخصائص ، و منها ترتبط العوامل الاقتصادية بالسلوك البشري، مما يؤدي إلى استعداد نفسي لتجربة مشاعر عدم الرضا والسلوك العنيف نتيجة للفقر والحرمان النسبي (أي الشعور بالحصول على أقل مما هو متوقع أو مستحق) وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، يمكن ترجمة هذه الدوافع الفردية إلى شعور عام بعدم الرضا، فالأشخاص الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة مع قلة الفرص هم أكثر عرضة للتعرض للمظالم مقارنة بالأفراد الذين يعيشون في ظروف أفضل ويحظون بفرص أكثر. وبالتالي، يفترض الإطار وجود علاقة قوية بين كون الشخص أقل ثراءً اقتصاديًا وبين تعرضه للمظالم[1]

إن الحرمان الاقتصادي يحفز السلوك الإرهابي لأنه يخلق مشاعر الإحباط واليأس التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب أفعال قد تبدو لهم غير مبررة في ظروف أخرى، يمكن أن يغذي الحرمان الاقتصادي أيضًا تصورات الظلم البنيوي والسياسي، ما قد يؤدي إلى خلق مجتمعات خاضعة بفرص محدودة، مما يجعلهم يشعرون بأن استخدام العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة

يشير الحرمان الاقتصادي إلى حالة يعاني فيها الأفراد والجماعات من نقص في مستوى المعيشة المناسب وفرص الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى نقص في الموارد المالية وغيرها من الموارد الأساسية. في السبعينات، كان مصطلح "الحرمان" يُستخدم للإشارة إلى التوزيع غير العادل للموارد،

[1] Gurr, T. R ،Why Men Rebel ،Princeton University Press،١٩٧٢ ،p٢١

وأصبح مرتبطًا بالفقر في الثمانينات [1].(ومع بداية الألفية، أصبح المصطلح أقل تحديدًا، حيث يشير المتبرعون والمنظمات غير الحكومية والباحثون إلى الحرمان كحرمان من الاحتياجات الأساسية أو القدرات، أو حتى كحالة تتجاوز الحرمان المادي[2] تقترح نظرية الحرمان أنه عندما ينخفض النمو الاقتصادي، يزداد التفاوت في الدخل وتتسع الفجوة بين الأفراد، مما يؤدي إلى انخفاض رضا الناس وارتفاع معدلات الفقر، وقد كان أول من اقترح هذه النظرية هو الذي افترض أن الإحباط الناتج عن التفاوت الاقتصادي يدفع الأفراد إلى العنف[٣] .

الافتراض الرئيسي في هذه النظرية هو أن الشرط الضروري للنزاع المدني العنيف هو الحرمان الاقتصادي، الذي يُعرَّف على أنه إدراك الأفراد للفجوة بين توقعاتهم القيمية والقدرات القيمية المتاحة في بيئتهم. التوقعات القيمية هي السلع وظروف الحياة التي يعتقد الناس أنهم مستحقون لها بشكل عادل، أما مرجعية القدرات القيمية، فهي توجد غالبًا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة، ولغرض التحديد النظري العام، أفترض أن الفجوات المدركة بين التوقعات والقدرات فيما يتعلق بأي قيمة يسعى إليها المجتمع – سواء كانت اقتصادية، نفسية اجتماعية، أو سياسية – هي ما يشكل الحرمان النسبي[٤]

ينظر المفكر والاقتصادي الأمريكي جون راولز إلى قضية الحرمان الاقتصادي من منظور مختلف، حيث يتناول قضية العدالة في توزيع الدخل ومفهوم المجتمع اللاطبقي ، إن مفهوم العدالة التوزيعية هو أحد المفاهيم التي عمل عليها المفكر والاقتصادي الأمريكي جون راولز، الذي يرى أن العدالة التوزيعية هي المبدأ الأساسي لتحقيق تكافؤ الفرص، تعتبر نظرية رولز حول العدالة التوزيعية كاشفة عن المبادئ التي تحكم العدالة في المجتمع التعددي، تؤكد الرأسمالية باستمرار على زيادة الدخل واحتكاره دون تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وهو ما يُعد إضافة جدية للاقتصاد الرأسمالي من الناحية المفاهيمية. فالعدالة التوزيعية تعارض اتجاهات الليبرالية الاقتصادية، وعندما يقدم المفكر فكرة المساواة في مجتمع طبقي، فإنه يقدم فكرة معاكسة لذلك المجتمع نفسه، وهو ما يفعله رولز هنا، هذا المعنى لا يظهر من تعليق رولز على هذا التعريف، إذ يرى أن المساواة في الوضع الأصلي تعني أن (لكل فرد نفس الحقوق في عملية اختيار مبادئ العدالة)[٥].

[1] Misturelli, F. and Heffernan, C.,The shape of change: a memetic analysis of the definitions of poverty from the 1970s to the 2000s, Journal of International Development, 24(S3),2012: pp 3

[2] Misturelli, F. and Heffernan, C.,The shape of change: a memetic analysis of the definitions of poverty from the 1970s to the 2000s, Journal of International Development, 24(S3),2012: pp 4

[3] Dollard, J., Miller, N. et al.,Frustration and Aggression. New , Haven: Yale University Press.,1932,p12

[4] Gurr, T.R., Sources of rebellion in Western societies: Some quantitative evidence. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 391(1)1970, pp.128–144.

[5] Rawls, J., Justice As Fairness: A Restatement. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.,2001

ثانيا: محددات الحرمان الاقتصادي :

١- البطالة و الحرمان الاقتصادي :

تعتبر البطالة أحد الظواهر الاقتصادية التي تترك آثارًا سلبية عميقة على الأفراد والمجتمعات بشكل عام، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحرمان الاقتصادي الذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة، يتسم الحرمان الاقتصادي بعدم قدرة الأفراد أو الفئات الاجتماعية على الوصول إلى مستوى معيشي كافٍ يلبي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تفاوت اقتصادي واجتماعي في المجتمع، فإن البطالة تُعد أحد المحددات الرئيسة التي تساهم في تفشي الحرمان الإقتصادي و وزيادة حدتها، خاصة في الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة أو من فجوات كبيرة في توزيع الفرص الاقتصادية. [١]

تعرف البطالة على أنها حالة من عدم القدرة على العثور على عمل رغم القدرة على العمل ورغبة الفرد في شغل وظيفة، ويُقاس معدل البطالة عادة بنسبة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون بنشاط عن عمل إلى إجمالي القوة العاملة، وفي هذا السياق، تعد البطالة من المظاهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية الوطنية وتؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. فمن خلال تعطيل الطاقات البشرية، تشهد المجتمعات تراجعًا في الكفاءة الاقتصادية وزيادة في الأعباء الاجتماعية والنفسية.[٢]

تؤدي البطالة إلى تقليص الدخل الفردي، مما يفاقم من ظاهرة الفقر ويضعف قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، فالمحرومون اقتصاديًا يعانون من ضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وبالتالي يفقدون فرص تحسين نوعية حياتهم.

كما أن البطالة لا تقتصر على تأثيرها على الأفراد فقط، بل تمتد تأثيراتها إلى المستوى الاجتماعي بشكل عام، فعندما يعجز الأفراد عن العمل ويدخلون في دائرة البطالة لفترات طويلة، يصبحون عرضة للعزلة الاجتماعية، ويشعرون بالإحباط واليأس، مما قد يؤدي إلى ظواهر اجتماعية سلبية مثل الجريمة والتطرف. ومن الجدير بالذكر أن البطالة تتسم بعدد من الأنماط والأنواع التي قد تؤثر بشكل مختلف في مستويات الحرمان الاقتصادي. فقد تكون البطالة هيكلية، حيث تنشأ نتيجة لعدم تطابق مهارات الأفراد مع احتياجات السوق، أو تكون موسمية حيث ترتبط بتقلبات اقتصادية معينة. كما قد تكون هناك بطالة دورية تنتج عن الأزمات الاقتصادية أو التغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي. [٣]

إن زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة في معدلات الفقر، وهو ما يعني أن الأفراد الذين

---

[١] عبد الكريم بشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، ٢٠٠٥، ص. ١٤٧.

[٢] هيثم عبد القادر الجنابي، د. أسماء خضر الياس، "واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن، ٢٠٢٠، ص. ٥١-٥٢.

[٣] عبد الرحيم نجم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق الحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١١، ٢٠٠٦.

يعانون من البطالة يصبحون أكثر عرضة لظروف اقتصادية صعبة، ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى تقليص الاستهلاك الفردي وبالتالي التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يسبب تراجعًا في معدلات النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر، تؤثر البطالة بشكل غير متساوٍ على فئات المجتمع، حيث تكون الفئات الأكثر ضعفًا اجتماعيًا، مثل النساء والشباب والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، أكثر عرضة للبطالة والحرمان الاقتصادي. [١]

٢- الفقر و الحرمان الإقتصادي :

إن العلاقة بين الفقر والحرمان الاقتصادي هي علاقة تفاعلية تتضمن نقص الدخل والشعور بالظلم في توزيع الموارد و الثروات الوطنية، فالأفراد الذين يعانون من الفقر يعانون من نقص الموارد المالية ودورة الحرمان عندما لا يتمكنون من المشاركة في الفرص المتاحة للآخرين، على سبيل المثال، لدى الأفراد الذين يعانون من الفقر تصور ملموس للفرق بين أهدافهم المقصودة، والتي تشمل تحسين مستويات معيشتهم أو تلقي تعليم جيد، وقدرتهم على تحقيق هذه الأهداف، ولا ينبع هذا الشعور بالنقص فقط من نقص الدخل المتاح و الموارد الإقتصادية، بل يشمل أيضًا التدهور الاجتماعي والثقافي الذي يشعرون به[2].

إن الفارق بين الأغنياء والفقراء ، الاحساس بالفروق الطبقي و التفاوت بين الطبقات الإجتماعية هو أحد أهم العوامل التي تسبب إدراك الافتقار إلى الحرمان الاقتصادي، ففي المجتمعات التي تعاني من ارتفاع التفاوت في الدخل، من المرجح أن يشعر أفقر الأفراد بمزيد من الاستبعاد، مما يزيد من الشعور بنقص الرفاهية الإقتصادية، ولا يقتصر هذا التفاوت على نقص المال، بل يشمل أيضًا الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية و جودة الحياة و نوعية الحياة ، هذا الامر تؤدي الى الحرمان الاقتصادي. [٣]

من جانب اخر ، إن التوقعات الاجتماعية لها تأثير على الطريقة التي ينظر بها الأفراد إلى مستويات معيشتهم، في بعض الحالات، تكون التوقعات غير واقعية أو مرتفعة بشكل مفرط، مما يؤدي إلى الشعور بالحرمان إذا لم يتمكن الأفراد من تلبية تلك التوقعات، وعلى العكس من ذلك، في المجتمعات التي تحاول تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، يكون الأفراد أكثر قدرة على التكيف مع مستويات معيشتهم دون الشعور بالاستبعاد، إن الأنظمة السياسية والاجتماعية لها تأثير كبير على درجة الفقر والافتقار إلى الامتيازات الاقتصادية، يمكن للحكومات التي تنتهج سياسات اقتصادية تعزز العدالة الاجتماعية والتوزيع المتساوي للموارد أن تقلل من التفاوتات الاقتصادية بين الأفراد، مما قد يقلل من الشعور بالافتقار. وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعطي

[١] د. عبد الكريم محمد، "البطالة، أسبابها وآثارها الاقتصادية"، دار الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

[2] سعيدة كحال، الفقرمن منظور التنمية الإنسانية املستدامة: دراسة في أشكال الحرمان، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، لعدد الثامن ٢٠١٩، ٢٧

[3] Pui-Hang Wong, *Economic Deprivation*: *Approaches, Causes, and Consequences for Violent Conflicts*. Maastricht Graduate School of Governance, Maastricht University, 2021, p. 2-3

الأولوية للنمو على العدالة إلى الشعور بالفقر والافتقار إلى الامتيازات. [١]

٣- الحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي :

غالبًا ما يُستشهد بالحرمان الاقتصادي كعامل يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية الأساسية، وقد يحدث الحرمان الاقتصادي على طول خطوط العرق أو الجنس أو الطبقة، وقد تتراكم آثاره على مدار دورة الحياة. وقد تحدث العلاقة بين الحرمان والتفاوتات الأساسية من خلال مسارات متعددة، على سبيل المثال، تتفاعل آثار التفاوتات الصحية أو الأنظمة التعليمية ذات الأداء المنخفض مع نقص الموارد بسبب الحرمان الاقتصادي، ومع ذلك، فمن غير الواضح كيف يؤدي الحرمان على وجه التحديد إلى التفاوتات، قد يلقي البحث في هذه القضية الضوء على سبب تفاقم آثار الحرمان للتفاوتات الاجتماعية الأساسية وقد يفسر أيضًا الارتباط القوي بين الحرمان والنتائج السلبية. [٢]

تحاول الدراسات الاجتماعية الحديثة الإجابة على هذه الأسئلة والأسئلة ذات الصلة من خلال استكشاف كيف تتشكل التفاوتات التي تنتقل بين الأجيال أيضًا من خلال المنطق المؤسسي، قد تعمل التداخلات بين مختلف أشكال التفاوت التي تتجلى من خلال الحرمان الاقتصادي على طول خطوط التقاطع. تحاول التقاطعية تسليط الضوء على التعقيدات والفروق الدقيقة والهياكل الموحدة للسلطة من خلال أبعاد مختلفة من عدم المساواة. بالنسبة للعديد من الأقليات العرقية والإثنية والنساء، فإن تأثير الفصل في أسوأ الأحياء التي يمكن تخيلها والتي تعاني من نقص الموارد له عواقب نفسية وعقلية وجسدية واجتماعية وعاطفية خطيرة على حياتهم اليومية. إن اجتماع هذه التفاوتات الاجتماعية وغيرها من أشكال عدم المساواة في العمر والجنس والعرق والوضع الاجتماعي والاقتصادي يخلق ويضخم عملية عدم المساواة بين الجنسين والحرمان الاقتصادي. عند فحص التقاطعات لهذا الحرمان الاقتصادي، من الأهمية بمكان توسيع النظرة والقيام بتحليل مؤسسي متعدد المواقع مدمج في الجذور البنيوية للرأسمالية العنصرية. يساعد مثل هذا التحليل ويتطلب تفكيك الخلفيات والمقدمات للمواقف الفردية، تصور الاتجاهات الحالية وجهات نظر خفية وصارخة للمجال المؤسسي، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات غير القانونية وغير المتكافئة للتراكم والإنكار العرقي والجنسي وكذلك الحرمان الاقتصادي وتراكم الثروة. يشكل التقاء الهيمنة العنصرية والمكانية والاقتصادية الخلفية للحرمان المعاصر الذي تعاني منه المرأة العاملة، مع تحول معالم الاحتواء بين المزرعة وما يمكن تصوره في أماكن أخرى.[٣]

٤- الحرمان الاقتصادي والتشغيل :

يمكن تناول كيفية ارتباط الحرمان الاقتصادي بالتشغيل و العمل، حيث أن الوصول إلى الوظائف وجودة التشغيل لهما آثار كبيرة على الحرمان الاقتصادي للأفراد، غالبًا ما يواجه الأشخاص المحرومون

---

[١] محمد عيسى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،٢٠١٠ العدد ٥٠، ص ١٠٤.

[٢] د. عبد الكريم محمد، مصدر سابق ، ص. ٤٦.

[3] Anthony B. Atkinson, poverty and social security, Harvester wheat sheaf,London,١٩٩٩, pp. 12-13

اقتصاديًا بشكل كبير صعوبة هائلة في الوصول إلى عمل مستقر ومربح بشكل كافٍ والاحتفاظ به، تؤثر البطالة ونقص العمل، والعمالة غير الرسمية وغير المنتظمة على الرفاهة الاقتصادية للأسر، وكلها تساهم في الحرمان الاقتصادي. [١]

إن نقص الوظائف اللائقة وارتفاع العوائد على رأس المال على حساب الأجور يعني أنه، رغم انخفاض معدلات البطالة العالمية في السنوات الأخيرة، لا يزال العديد من الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويشكل وضع سوق العمل للنساء والأقليات العرقية والإثنية في العديد من البلدان مشكلة خاصة، حيث أن ظروف سوق العمل تؤثر بشكل كبير على مستوى الحرمان الاقتصادي الذي يعاني منه هؤلاء الأفراد.

إن مستوى التمييز ووجود سياسات سوق العمل التي تهمش المجموعات المستبعدة اجتماعيًا، مثل اللاجئين، يؤثر بشكل كبير على قدرتهم في الوصول إلى وظائف آمنة ذات أجور عادلة. كما أن الاستثمار في التعليم وتطوير المهارات لا يضمن للناس بالضرورة القدرة على التنافس للحصول على وظائف أفضل. لذلك، من الضروري تعزيز التعليم والتأكد من أنه يؤدي إلى فرص عمل تضمن الأجور العادلة لكل من النساء والرجال. يجب على مؤسسات وسياسات سوق العمل أن تضع استراتيجيات طموحة تتماشى مع التقدم التكنولوجي والأتمتة، لتلبية احتياجات الفئات المحرومة. [٢]

٥ - الحرمان الاقتصادي والوصول إلى الخدمات الأساسية :

يمكن أن تركز المناقشة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي، لأنها لا تجسد جودة الحياة فحسب، بل تساعد أيضًا في التخفيف من الحرمان الاقتصادي، يؤثر الحرمان الاقتصادي من حيث الموارد بشكل مباشر على توفر هذه الخدمات الأساسية، التي تتطلب موارد لتقديمها وتشغيلها. نتيجة لذلك، فإن تفسير الوصول إلى هذه الخدمات من خلال منظور الحرمان الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على توافرها، قد يكون الأفراد قادرين على تحمل تكلفة الخدمة، ولكن قد يواجهون صعوبة في الوصول إليها إذا كانت العوامل الجغرافية والمكانية تشكل عائقًا، هذا التحدي شائع في تقديم خدمات متعددة مثل التغذية، والمهارات، والصحة العامة، والصرف الصحي، والوصول إلى المياه، أو حتى الوظائف، والسلع، والمدارس. [٣]

من المهم أن تركز السياسات بشكل مباشر على تحسين الوصول إلى هذه الخدمات وإزالة الحواجز الجغرافية أو المكانية، قد تؤدي السياسات التي تركز على توفير الخدمة بدلاً من تحسين الرغبة والفرص المتاحة للنمو إلى تعزيز هذه الفرص وتقليل مستوى الحرمان، بالإضافة إلى السياسات الرسمية، فإن

---

[١] د. عبد الكريم محمد، مصدر سابق ،ص٦٧

[٢] د. ماجد عبد الله الراوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمييز في سوق العمل في مصر، دار القلم للنشر، مصر، ٢٠٠٨، ص. ٤٥.

[٣] د. عفيف صندوق، د. طرفة شريفي ، الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاضمستوى المعيشة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونيةالمجلد (٦٣) العدد (٥)٢٠١٤، ص ٥٨٥

المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي والتي تسمح للمستفيدين (بدلاً من البيروقراطيين أو أصحاب السلطة) بتحديد ما هو مفيد لهم قد تكون فعّالة في تحسين جودة الخدمات وزيادة الوصول إليها.

ثالثا : العلاقة بين الحرمان الاقتصادي و الارهاب :

وفقا للنظريات الاقتصادية للحرمان، عندما يشعر الأفراد بوجود تناقض بين تطلعاتهم وقدراتهم الشخصية، فقد يتطور لديهم شعور بالظلم الاجتماعي، وقد يتفاقم هذا الشعور إذا كانت الفجوة مرتبطة بعدم الحصول على فرص اقتصادية أو موارد مادية جيدة. ويعتقد البعض أن هذا الشعور بالحرمان يخلق مناخاً خصباً للجماعات الإرهابية للوعد بالانتقام من الأفراد أو تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من فرص التجنيد والتطرف.[1]

قد يكون الحرمان الاقتصادي في بعض المناطق عاملاً يحفز الأفراد على الانخراط في الأنشطة الإرهابية. وفي المجتمعات التي تتسم بالفقر المدقع أو ارتفاع مستوى عدم المساواة الاقتصادية، قد يشعر الأفراد بمشاعر الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة في النظام الاقتصادي والسياسي القائم، وبالتالي زيادة عرضة الأفراد لتبني أفكار متطرفة تدعو إلى استخدام العنف لتحقيق التغيير، في كثير من الحالات، لا يكون العامل الحاسم هو الفقر في حد ذاته، بل التفاوت الكبير بين الطبقات الاجتماعية،عندما يعيش الأفراد في بيئات تعاني من عدم المساواة الاقتصادية الشديدة ويلاحظون ثراء البعض وفقر البعض الآخ، فإن ذلك يمكن أن يعزز مشاعر الحرمان ويزيد من مشاعر الغضب، يمكن للجماعات الإرهابية استخدام هذا الشعور بالظلم لتعزيز خطاباتها التي تزعم أنها تمثل المضطهدين وتسعى إلى إعادة التوزيع القسري للموارد[2]

من جانب الاخر يعتبر انعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية من أهم مظاهر الحرمان الاقتصادي، مما يؤدي إلى تنمية الشعور بالإحباط لدى الأفراد، في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب أو لا تتوفر فيها فرص تعليمية عالية الجودة، يصبح الشباب أكثر عرضة لتأثير الأيديولوجيات المتطرفة التي تَعِد بتحقيق التغيير من خلال العنف وتمنحهم شعوراً بالانتماء إلى الجماعات التي توفر لهم الفرصة. ليشعر بالقوة والهوية. في كثير من الحالات، لا يقتصر الحرمان الاقتصادي على نقص الموارد فحسب، بل يشمل أيضاً عدم المساواة في توزيع هذه الموارد. عندما يشعر الأفراد بأنهم مستبعدون من الفرص أو يتعرضون للتمييز اقتصاديًا أو اجتماعيًا، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشاعر الاغتراب الاجتماعي، مما يسهل تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية التي تروج لفكرة الانتقام من النظام القائم.[3]

ويؤدي ضعف المؤسسات الاقتصادية في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر إلى عدم وجود

[1] Meierrieks, Daniel. "Does Income Inequality Lead to Terrorism?" center of economic, USA,2016, p.3.

[2] Miguel, Edward, et al. Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach. Journal of Political Economy, vol. 112, no. 4, 2004, pp. 725-753.

[3] Glaeser, Edward L., et al. *Terrorism and the Wealth of Nations*: *Principles of Economic Geography*. Princeton University Press, 2014, p. 134

سياسات اقتصادية فعالة لتحسين الظروف المعيشية. وتتفاقم البطالة والفقر، وتبتعد التوقعات الاقتصادية للأفراد عن الواقع، مما يزيد من إحساسهم بالفقر ويجعلهم أكثر عرضة لتبني رؤى متطرفة واعدة بتغيير النظام القائم.كما يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى ظهور مشاعر نفسية سلبية مثل الاكتئاب والإحباط وفقدان الأمل بالمستقبل. هذه المشاعر يمكن أن تجعل الأفراد أكثر عرضة لتأثير الأيديولوجيات المتطرفة التي تتعهد بتغيير وضعهم الحالي.[1]

رابعًا: جدوى وأهمية هذا المبحث

يشكّل هذا المبحث حجر الأساس في بناء الفرضيات النظرية لهذه الدراسة، نظرًا لما تقدمه نظرية الحرمان الاقتصادي من تفسير علمي معمّق لطبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاندفاع نحو السلوك الإرهابي. وتكمن جدوى هذا المبحث في كونه يسلّط الضوء على إحدى أبرز النظريات الاجتماعية الاقتصادية التي تربط بين شعور الأفراد أو الجماعات بالحرمان من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وبين توجههم نحو العنف كوسيلة للتمرد أو فرض التغيير. كما تتجلى أهمية هذا المبحث في إبراز الأبعاد غير الأمنية لظاهرة الإرهاب، وتوسيع نطاق فهمها ليشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يمثل نقلة نوعية في الفكر التحليلي التقليدي الذي غالبًا ما يحصر الإرهاب في العوامل السياسية أو الأيديولوجية فقط.

إن تناول المبحث للأطر المفاهيمية للحرمان الاقتصادي، مع تحليل محدداته (كالفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي، وضعف التشغيل، وسوء توزيع الخدمات)، يساهم في تقديم قراءة تحليلية معمّقة للأسباب البنيوية التي تسبق عملية التطرف، ويعزّز الطرح القائل إن البيئة الاقتصادية الهشّة تهيّئ الأرضية النفسية والاجتماعية للفرد، ليكون أكثر عرضة للتجنيد أو التأثر بخطاب الجماعات المتطرفة، كما أن هذا المبحث، ومن خلال ربطه بين الفجوة المدركة بين "التوقعات" و"القدرات القيمية"، يقدّم تفسيرًا نفسيًا واجتماعيًا متقدّمًا لشعور الإحباط والاغتراب، وهما من المقدمات السيكولوجية الأساسية في بناء القابلية للعنف. كذلك فإن الاستشهاد بمفاهيم العدالة التوزيعية عند جون رولز يضفي على المبحث بعدًا أخلاقيًا وفلسفيًا يثري الطرح، ويجعل من إشكالية الحرمان قضية ذات أبعاد إنسانية تتجاوز مجرد البعد المادي.

ومن وجهة نظرنا كباحثَين، فإن القيمة المضافة لهذا المبحث لا تقتصر على العرض النظري، بل تتجلّى في تحويل نظرية الحرمان الاقتصادي من مجرّد إطار تفسيري إلى أداة لفهم الواقع العراقي تحديدًا، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣، حيث اجتمعت فيه ظروف اقتصادية قاسية، وتهميش اجتماعي، وانقسام طبقي ومناطقي، لتُنتج بيئة خصبة لصعود الإرهاب، تحت غطاءات دينية أو طائفية أو احتجاجية، إن ما يميّز هذا المبحث هو تقديمه قراءة متداخلة الأبعاد؛ فهو لا يفصل بين الفقر والبطالة

[1] Glaeser, Edward L., et al. *Terrorism and the Wealth of Nations: Principles of Economic Geography*. Princeton University Press, 2014, p. 134

من جهة، والتطرف من جهة أخرى، بل يربط بينهما بسلسلة من التأثيرات المتبادلة التي تساهم في توليد مشاعر الغبن، والرغبة في الانتقام، والنزوع إلى التغيير بالعنف. ولذلك نعدّ هذا المبحث محورًا أساسيًا لا يمكن تجاوزه في دراسة ظاهرة معقّدة كالإرهاب.

وفي الختام، نؤكّد أنّ أهمية هذا المبحث لا تكمن فقط في تفسير ظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي واجتماعي، بل في كونه يقدّم مدخلًا استراتيجيًا للتفكير في سبل الوقاية من الإرهاب، عبر معالجة جذوره البنيوية المرتبطة بالحرمان والتفاوت والفقر. وهذا ما يعزّز من شمولية الدراسة وواقعيتها، ويفتح أمامها آفاقًا بحثية وتطبيقية مهمة في مجالات السياسات العامة والتنمية المستدامة، ويجعل من نظرية الحرمان الاقتصادي ركيزة تحليلية لا غنى عنها لفهم ديناميكيات العنف في المجتمعات الهشّة.

المبحث الثاني

نظرية الاختيار العقلاني

إن العلاقة بين الإرهاب والنظرية الاقتصادية للاختيار العقلاني من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية. يرى العديد من الباحثين أن الأفراد يختارون الانخراط في الأنشطة الإرهابية بناءً على تقييم عقلاني للمخاطر والفوائد التي قد يجنوها من هذا الاختيار. وفقًا لهذه النظرية، يُعتقد أن الأشخاص يقيّمون الخيارات المتاحة لهم ويقررون الانضمام إلى الجماعات الإرهابية إذا اعتقدوا أن المكاسب المحتملة تفوق التكاليف، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الإرهاب ونظرية الاختيار العقلاني، من خلال النقاط التالية:

اولا: اسس نظرية الاختيار العقلاني :

تُعتبر نظرية الاختيار العقلاني من النماذج الرئيسية في علم الاقتصاد التي تهدف إلى فهم سلوك الأفراد وقراراتهم، تعتمد هذه النظرية على افتراض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بطريقة عقلانية، ويسعون لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة و بأقل كلفة ، تستند هذه النظرية إلى المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية، إذ يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الإنسان كائن عاقل و رشيد، يتصرف دائمًا بشكل عقلاني، ويسعى إلى اتخاذ قرارات تضمن له أقل التكاليف وأقصى المنفعة. [1]

تستند هذه النظرية إلى أن الفرد يتخذ قراراته بناءً على تفضيلاته الشخصية والمعلومات المتاحة له، وقد أثرت بشكل كبير في دراسة ظاهرة الإرهاب، التي غالبًا ما يصعب فهمها باستخدام الأدوات التقليدية للعلوم الإنسانية، تعزز نظرية الاختيار العقلاني الفهم المنطقي لقرارات الإرهابيين من خلال التأكيد على أن الإرهابيين، مثل الأفراد العاديين، يوازنون بين المكاسب والمخاطر عند اتخاذ القرارات.

على الرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني تفترض أن الأفراد يتخذون قرارات عقلانية، إلا أن

[1] Duncan Snidal ,Rational Choice and International Relations," in Handbook of International Relations, edited by Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons. London2013: , p. 87.

السياق الذي يتم فيه اتخاذ القرارات له دور كبير في تشكيل تلك الخيارات، لأن الإنسان دائمًا محكومٌ باحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعض الأحيان قد تكون هناك قرارات تبدو "لاعقلانية"، ولكنها في الواقع قد تحمل أسبابًا عقلانية".مثل تهميش الفئات الاجتماعية نتيجة للتدهور الاقتصادي أو فقدان الوظائف، من هذا المنظور، يمكن اعتبار الإرهاب رد فعل ناتج عن الحرمان الإقتصادي و التهميش الاجتماعي مما يجعل الأفراد أكثر عرضة لتبني أفكار متطرفة و الاعمال الارهابية[١]

تتضمن نظرية الاختيار العقلاني عدة مبادئ. الأول هو اختيار الخيار الأنسب بناءً على القيمة المتوقعة، مع نظر المحللين في مجموعة متنوعة من الاحتمالات لتحديد المخاطر بشكل أكثر دقة. المبدأ الثاني هو مبدأ (العقلانية المحدودة)، مما يعني أن الأفراد لا يستطيعون جمع وتحليل كافة المعلومات المتوفرة عند اتخاذ القرارات، وبدلاً من ذلك، يعتمدون على معلومات وقدرة عقلية محدودة لاتخاذ قرار مقبول، وحتى مع اتخاذ القرار الأفضل، فقد يحدث الخطأ في النهاية[٢].

ثانيا : فهم سلوك الإرهابيين من خلال نظرية الاختيار العقلاني :

في السنوات الأخيرة، بدأ العديد من الباحثين في تطبيق نظرية الاختيار العقلاني لفهم سلوك الإرهابيين، هؤلاء الباحثون لا يسعون إلى تحليل الإرهاب، بل يحاولون فهم القرارات التي يتخذها الأفراد عند الانخراط في أعمال ارهابية ، إن الدافع الأساسي هنا هو تحليل سلوك الإرهابيين من منظورهم الخاص، أي من خلال حساباتهم العقلانية التي قد تشمل عوامل عدة مثل الحوافز السياسية والاجتماعية التي قد تدفعهم إلى اتخاذ هذا القرار، إلى جانب تقديرهم للعواقب المحتملة[3].

تظهر نظرية الاختيار العقلاني أن القرارات التي يتخذها الإرهابيون يمكن أن تكون عقلانية، أي أنه يتم اتخاذها بناءً على تحليل دقيق للمنافع التي يتوقعونها مقابل التكاليف المرتبطة بتلك الأنشطة ، يرى هؤلاء الأفراد أن منافع الانخراط في الإرهاب أكبر من التكاليف التي قد تترتب عليه، سواء كانت هذه التكاليف معنوية، مادية، أو حتى تتعلق بالتعرض للقبض والعقاب، على سبيل المثال، قد يكون المقاتل في التنظيم قد قام بتقدير أن المكافآت التي سيحصل عليها من الانضمام إلى التنظيم الدولة في العراق و الشام (داعش)، مثل الشعور بالانتماء الديني و الوطني و اداء فريضة الجهاد، تقدير الذات، والاعتقاد بأنه يُساهم في "قضية عادلة" و مقاومة ضد الاحتلال الامريكي ، تفوق التكاليف المحتملة مثل الاعتقال و حتى خطر الموت .

قد يكون هؤلاء الأفراد قد حصلوا على دعم اجتماعي من أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية، حيث يعززون تصورهم بأن أعمالهم ستكون لها عواقب إيجابية على مستوى شخصي أو جماعي أيضًا، قد

[1] Arce, D. and Sandler, T. An evolutionary game approach to fundamentalism and conflict. Journal of Institutional and Theoretical Economics. NO 159 , 2008 p 134

[2] Sberbarg, E. The Structure of Economics. A Mathematical Analysis, 2nd edn. New York: McGraw-Hill.2001, p165

[3] Yom, S. and Saleh, B. Collective action and transnational terrorism. News Network 16(3) 2001 , p9.

تكون الحوافز السياسية والاجتماعية الأخرى مثل الاضطرابات السياسية في بلدانهم الأصلية، التي قد تؤدي إلى شعورهم بالعجز أو الظلم، قد دفعتهم نحو الاعتقاد بأن المشاركة في الأعمال الإرهابية هي السبيل الأمثل لتحقيق التغيير أو الرد على هذه الظروف.

من منظور نظرية الاختيار العقلاني، يمكن تصور الإرهاب على أنه شكل من أشكال الاستراتيجية السياسية أو استمرار للسياسة بوسائل عنيفة، أي أن الأفراد أو الجماعات الإرهابية لا يختارون العنف عبثًا، بل بناءً على تقييم دقيق للعواقب التي قد تترتب عليه. على سبيل المثال، قد يختار الإرهابيون تنفيذ هجمات إرهابية بهدف تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى مثل تقويض النفوذ السياسي أو العسكري لدولة معينة أو إثارة الفوضى والخوف بين المواطنين، من منظور نظرية الاختيار العقلاني، يمكن تصور الهجوم على السفارة الأمريكية في بنغازي في ٢٠١٢ كمثال على الإرهاب الذي يتبع استراتيجية سياسية مدروسة، الجماعة المسلحة التي نفذت الهجوم، مثلها مثل الجماعات الإرهابية الأخرى، لم تختار العنف بشكل عشوائي أو عبثي بل كان هناك تقييم دقيق للعواقب المحتملة، مثل إثارة رد فعل عسكري دولي أو تحفيز مشاعر الغضب والاحتجاج ضد السياسات الأمريكية في المنطقة. من خلال الهجوم، كانت الجماعة تهدف إلى تقويض النفوذ الأمريكي في المنطقة وتعزيز صورتها كقوة قادرة على تهديد الأمن الدولي، مما يساعد في تحقيق أهداف استراتيجية على المدى الطويل، مثل تجنيد أعضاء جدد أو خلق اضطرابات في المنطقة[١]

من العوامل التي تلعب دورًا في اتخاذ قرارات الإرهابيين العوامل الأيديولوجية، الأيديولوجيا التي يتبناها الإرهابيون قد تكون محفزًا قويًا لاتخاذ قرارات من هذا النوع، على الرغم من أن الإرهابيين قد يعتمدون على حسابات عقلانية تتعلق بالتكلفة و المنفعة، إلا أن الإيمان العميق بالقضية التي يدافعون عنها قد يعزز من احتمالية اتخاذهم قرارات تبدو "غير عقلانية" في نظر الآخرين.

عند الحديث عن الإرهابيين من وجهة نظر اقتصادية، يُفترض أن أنشطتهم تستند إلى استراتيجيات تكتيكية تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة، في بعض الحالات، يختار الإرهابيون أساليب عنف محدودة النطاق ولكن مع تأثير نظري أكبر على المستوى الإعلامي أو السياسي، على سبيل المثال، قد تسعى الجماعات الإرهابية إلى خلق ذعر عام أو زعزعة استقرار اقتصادي أو سياسي من خلال هجوم صغير الحجم ولكنه ذو تأثير كبير على الرأي العام، أو قتل شخص محدد وأسير بهدف نشر الخوف في قلوب أعدائهم وزيادة هيمنتهم وسيطرتهم على الوضع السياسي أو الأمني، من هذا المنطلق، يُفترض أن الإرهابيين يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات استراتيجية تأخذ في الاعتبار التكاليف الاقتصادية التي قد تترتب على الهجوم الإرهابي، مقارنة بالعوائد التي سيحققونها. إذ يرون أن التصعيد المدروس للعنف يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الخصم وإيجاد فرص جديدة لتحقيق أهدافهم السياسية. [٢]

[1] Oriana M. C. P. Deering, The Logic of Terrorism: A Theory of Political Violence, Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008. P 210

[2] Edward Peter F. R. Lane and Peter T. Manfield, Rational Choice and Political Violence, University Press, 2006, p65

ثالثا: العوامل المؤثرة على السلوكيات الإرهابية في ظل المخاطر :

تعد المخاطر وعدم اليقين من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل حاسم على اختيار الوقت و الهدف من اتخاذ قرارالإرهابين عند الانخراط في اعمال إرهابية، وكما هي الحال مع رجال الأعمال الذين يعملون في بيئة اقتصادية غير مؤكدة، يتعين على الإرهابيين تقييم المخاطر المرتبطة بالبيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة باستمرار أيضاً، توقع سلوك السلطات الذي قد يرد على أفعالها من الناحية الاقتصادية، ليس من المستغرب أن العديد من الأشخاص المتورطين في الأنشطة الإرهابية لا يقومون بتقييم شامل للمخاطر قبل اتخاذ قرار بالانخراط في أعمال العنف، خاصة في ظل التكاليف الباهظة التي يتكبدها هؤلاء الأشخاص وشركائهم المباشرين من الخسائر المحتملة أو الاعتقال.[١]

في هذا السياق، تُظهر مفهوم المنفعة المتوقعة، وهي جزء من الأدبيات الاقتصادية حول اتخاذ القرار تحت المخاطر، أن الأفراد يميلون إلى اختيار الإجراءات بناءً على مقارنة المنفعة المتوقعة التي ستجلبها هذه الإجراءات مع احتمال حدوث عواقب سلبية محتملة أو الكلفة التي يمكن تحملها نتيجة اعمالها الارهابية، ووفقا لهذه النظرية، يفضل الأفراد الإجراءات التي توفر أكبر فائدة متوقعة، مع الأخذ في الاعتبار تدرج القيمة والمخاطر المرتبطة بكل خيار.

وفي سياق الإرهاب، فإن الاحتمال المتوقع لنجاح الهجوم هو معيار أساسي لتحليل تفكير الإرهابيين، وعادة ما يتم قياس هذا الاحتمال بالنسبة لعدد من الاحتمالات الأخرى، مثل احتمال تجنب القبض أو الأذى أو الاعتقال، عند اتخاذ قرار بالمشاركة في هجوم ما، يأخذ الإرهابي في الاعتبار العديد من العوامل الذاتية التي تؤثر على تقييمه للمخاطر والفوائد، مثل تصوره الشخصي لنجاح الهجوم أو تأثيره على قضيته، فضلاً عن احتمالية مشاركته في الهجوم، فضلاً عن ذلك فإن الحسابات الاقتصادية التي يستخدمها الإرهابيون تشبه إلى حد كبير تلك التي يستخدمها أي صانع قرار آخر في بيئة محفوفة بالمخاطر، حيث يتم موازنة المكاسب المحتملة في مقابل التكاليف المحتملة. ومع ذلك، تختلف حسابات الإرهابيين من حيث أنها قد تشمل عوامل نفسية واجتماعية تؤثر على تقييم المخاطر بطرق غير عقلانية أو منطقية، مما يجعل من الصعب التنبؤ بدقة بقرار الإرهابي من حيث القيمة المطلقة .[٢]

رابعا : العقلانية المحدودة في اتخاذ القرارات الإرهابية :

ان مبدأ العقلانية المحدودة هو أحد المبادئ الجوهرية في نظرية الاختيار العقلاني، ويشير إلى أن الأفراد لا يستطيعون جمع وتحليل كل المعلومات المتاحة عند اتخاذ قراراتهم بسبب القيود المعرفية، الزمنية والبيئية، بدلاً من ذلك، يعتمدون على معلومات محدودة وقدرات عقلية معينة للوصول إلى قرار قد لا يكون المثالي، لكنه مقبول أو "مناسب" في سياق معين. [٣]

---

[1] Oriana M. C. P. Deering, The Logic of Terrorism: A Theory of Political Violence, Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008. P 212

[2] James S. Coleman, Rational Choice: Theory and Research, (University of Chicago Press, 1990, p210

[3] James S. Coleman, Rational Choice: Theory and Research, (University of Chicago Press, 1990,

عند تطبيق هذا المبدأ على الظاهرة الإرهابية، يصبح من الممكن تحليل سلوك الإرهابيين من منظور اقتصادي لفهم كيفية اتخاذهم للقرارات في بيئة مليئة بالمخاطر والمعلومات المحدودة، الإرهابيون لا يتصرفون بطريقة عشوائية أو بناءً على دوافع عاطفية فحسب، بل يُمكن فهم سلوكهم من خلال الاختيارات العقلانية المحدودة التي يأخذونها عند مواجهة بيئة غير مستقرة ومليئة بالتهديدات المحتملة، بالنسبة لمبدا العقلانية بالاختصار يعني العقلانية المحدودة أن الأفراد، عند اتخاذ القرارات، لا يمتلكون القدرة على جمع وتحليل جميع المعلومات المتاحة لهم. في البيئة الاقتصادية التقليدية، يُفترض أن الأفراد يمتلكون قدرة معرفية غير محدودة، مما يسمح لهم بمقارنة جميع الخيارات وتحليل المزايا والعيوب بشكل كامل، لكن في الواقع، تواجه الأفراد العديد من القيود مثل: الوقت المحدود، المعلومات غير المكتملة ، و القدرات العقلية المحدودة و هذا يعني حتى في حال توافر المعلومات، لا يستطيع العقل البشري معالجة جميع التفاصيل وتحليلها بدقة في وقت واحد، تُظهر العقلانية المحدودة أن الأفراد يعتمدون على استراتيجيات التبسيط عندما يتخذون قراراتهم، مثل الاعتماد على الحدس أو التجارب السابقة أو القواعد البسيطة لاتخاذ قرارات مقبولة في ظل هذه القيود. [1]

في هذا السياق، يمكن للإرهابيين أن يتخذوا قراراتهم استنادًا إلى احتمالات تقديرية وليست دقيقة تمامًا، على سبيل المثال، قد يقيّم الإرهابي فرصة نجاح الهجوم بناءً على تجارب سابقة أو معلومات شائعة بين الأفراد داخل الجماعة الإرهابية أو في البيئة المحيطة بهم. وبالتالي، قد يعمد الإرهابيون إلى تبسيط المشكلة عن طريق تجاهل العديد من العوامل أو المخاطر التي قد تؤدي إلى فشل الهجوم أو الاعتقال، يؤثر مبدأ العقلانية المحدودة بشكل كبير على الطريقة التي يتخذ بها الإرهابيون قراراتهم، خاصة في ما يتعلق بتقييم المنفعة المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالهجمات الإرهابية. في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير مكتملة، قد يقوم الإرهابيون باتخاذ قرارات بناءً على معايير مبسطه، مثل الاعتماد على التخمينات حول قدرة قوات الأمن على الرد، أو الاعتقاد بأن الهجوم سيحقق مكاسب فورية وكبيرة. [2]

من وجهة نظر الاقتصادي، يمكن تحليل سلوك الإرهابيين على أنه تفاعل بين المخاطر والعوائد. ففي بيئة مليئة بالعوامل المتغيرة وغير المستقرة، قد يعمد الإرهابيون إلى تقليل حجم المخاطر التي يواجهونها من خلال تبسيط القرار، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يدركون العواقب الاقتصادية لانخراطهم في الأنشطة الإرهابية، إن العقلانية المحدودة توفر إطارًا مهمًا لفهم كيف يتخذ الإرهابيون قراراتهم في بيئة مليئة بالمخاطر والمعلومات الغامضة، وبالرغم من أن الإرهابيين قد يتخذون قرارات بناءً على تقييم جزئي للواقع المحيط بهم، إلا أن هذه القرارات ليست دائمًا عقلانية أو مستندة إلى تحليل شامل

p211

[1] Bryan Caplan, Terrorism: The Relevance of the Rational Choice Model," The Political Economy of Terrorism , no. 1/2 (2006) p 126

[2] Oriana M. C. P. Deering, The Logic of Terrorism: A Theory of Political Violence, Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008. P 228

لجميع العوامل المتاحة، من خلال فهم مبدأ العقلانية المحدودة، يمكننا أن نرى كيف يؤدي نقص المعلومات والقيود المعرفية إلى اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة أو أخطاء استراتيجية قد تعرّض الأفراد والجماعات للمخاطر على المدى الطويل.

خامسا : أهمية وجدوى هذه النظرية في تفسير ظاهرة الإرهاب

يُعتبر هذا المبحث من المرتكزات النظرية الجوهرية في تحليل البعد الاقتصادي لظاهرة الإرهاب، إذ يُسهم في تفكيك الدوافع العقلانية الكامنة وراء سلوك الأفراد الذين ينخرطون في أنشطة إرهابية، وتنبع أهميته من كونه يقدّم طرحًا تحليليًا مختلفًا عن التفسيرات التقليدية التي غالبًا ما تُرجع الإرهاب إلى عوامل دينية أو نفسية أو اجتماعية، دون الالتفات الكافي إلى البنية العقلانية والاقتصادية التي قد تحكم هذا النوع من القرارات.

نحن، كباحثَين، نرى أن نظرية الاختيار العقلاني تُتيح إطارًا تفسيريًا يساعد في فهم الكيفية التي يُقيّم بها الأفراد التكاليف والمنافع قبل الإقدام على الفعل الإرهابي، ما يضفي على الظاهرة بُعدًا استراتيجيًا يعكس تفاعل الفرد مع محيطه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الفاعل الإرهابي باعتباره مجرد كائن اندفاعي أو مضطرب نفسيًا، بل كفاعل حسابي يتّخذ قراراته ضمن بيئة معقدة ومليئة بالمخاطر، مرتكزًا على تصوّرات واقعية أو متخيلة عن المكاسب المحتملة.

ونؤكد، في ضوء تجربتنا البحثية، أن استحضار هذه النظرية يكتسب أهمية خاصة عند إسقاطها على السياق العراقي بعد عام ٢٠٠٣، حيث شهدت البلاد تحولات اقتصادية وأمنية عميقة ساهمت في خلق بيئة خصبة لاتخاذ قرارات إرهابية محسوبة. وقد أظهر تحليلنا أن العديد من الأفعال الإرهابية لم تكن مجرد ردود أفعال عاطفية أو آنية، بل جاءت نتيجة حسابات عقلانية تتعلق بمكاسب مادية أو رمزية، أو وعود بدوافع دينية تقدّم ما يُعتقد أنها "مكافآت أخروية"، لقد سعينا في هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية متعددة المستويات لظاهرة الإرهاب: بدءًا من مستوى الفرد الذي يبني قراراته على اعتبارات نفعية ذاتية، مرورًا بمستوى الجماعة الإرهابية التي توظّف أدوات الإعلام والخطاب الديني والسياسي لصياغة صورة جذابة ومشرعنة للعمل الإرهابي، وانتهاءً بمستوى النظام السياسي والاجتماعي الذي يخلق، من خلال سياساته وبنيته المؤسسية، بيئات إمّا حاضنة للتطرف أو كابحة له.

وفي ضوء مفهوم "عقلانية المنفعة"، تبيّن لنا كيف تنجح الجماعات الإرهابية في استغلال الظروف والوسائل المتاحة لتسويق مشروعها العنيف، بما يمكّنها من استقطاب الفئات المهمّشة أو المتأثرة بالأزمات البنيوية العميقة. وهو ما يمنح هذا المبحث قيمة تحليلية عالية، تجعله ركيزة ضرورية لفهم آليات التجنيد والتطرف، وبناء مقاربات وقائية أكثر دقة وواقعية.المبحث الثالث: نظرية الدولة الفاشلة و الارهاب.

المبحث الثالث

نظرية الدولة الفاشلة و الارهاب

تعد نظرية الدولة الفاشلة من النظريات المهمة في دراسة ظاهرة الإرهاب، حيث تبرز في سياقات متعددة تهدد استقرار المنطقة والعالم، يرتبط فشل الدولة ارتباطًا وثيقًا بزيادة خطر الإرهاب ، التحاق افراد بالجماعات الارهابية، إذ تترتب على الدولة الفاشلة العديد من النتائج الاقتصادية الكارثية التي توفر بيئة خصبة لظهور الإرهاب، تستغل الجماعات المتطرفة ضعف المؤسسات الحكومية لاستقطاب الأفراد وتوسيع نفوذها، يمكن مناقشة نظرية الدولة الفاشلة وأثرها على الظاهرة الإرهابية من خلال النقاط التالية:

اولا: نظرية الدولة الفاشلة :

بدأ مفهوم الدولة الفاشلة يكتسب اهمية كبيرًا في تسعينيات القرن الماضي، تزامنًا مع نهاية الحرب الباردة والموجات اللاحقة من انهيارات الدول و ظهور الدول الجديدة و نشوء الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية و الامينة التي اجتاحت أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، طور علماء مثل روبرت روتبرج، الذي يُنسب إليه غالبًا نشر المفهوم، فهمًا أكثر دقة لما يشكل دولة فاشلة، في عمله المؤثر، فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الإرهاب، زعم روتبرج أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تستطيع تقديم الخدمات الأساسية، أو حماية مواطنيها، أو تأمين السلع العامة و الحفاظ على الاستقرار السياسي.[١]

تم استخدام نظرية الدولة الفاشلة كعدسة يمكن من خلالها فهم صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية، في المناطق حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو غير موجودة، لقد استغلت الجماعات الإرهابية مثل طالبان في أفغانستان، وتنظيم القاعدة في الشرق الأوسط، تنظيم القاعدة في العراق بعد تحرير العراق في سنة ٢٠٠٣، والميليشيات المسلحة المختلفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الافتقار إلى الحكم الفعّال في الدول الفاشلة لبناء الدعم، وإقامة القواعد، وشن العنف، كما لعبت هذه النظرية دوراً مهماً في صياغة أجندة الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في ضوء الحرب على الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

إن نظرية الدولة الفاشلة يستخدم لفهم وتفسير انهيار سلطة الدولة وتأثيرها على الاستقرار المحلي والدولي و حسب هذه النظرية فإن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعجز حكومتها عن ممارسة السيطرة على أراضيها، أو تقديم الخدمات العامة، أو الحفاظ على النظام، أو دعم سيادة القانون، و توفير السلع العامة مثل الامن و سلامة العامة ، وعندما تفشل الدولة فإنها تخلق الظروف التي تؤدي إلى انعدام الأمن على نطاق واسع، والعنف، والتدهور الاقتصادي، والافتقار إلى الشرعية السياسية، وكثيراً

[١] د. علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، دراسات دولية، العددان السابع والسبعون والثامن والسبعون، ص ٦١٩.

ما تستخدم هذه النظرية لتفسير صعود التمردات، والصراعات المسلحة، والإرهاب، وحتى انهيار الدولة نفسها [١]

إن مفهوم الدولة الفاشلة ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ظاهرة واقعية أثرت على العديد من البلدان، وخاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ورغم أن مصطلح (الدولة الفاشلة)قد يحمل دلالة سلبية معينة، فمن المهم أن نفهم هذه النظرية من حيث قدرة الدولة ووظائفها وليس مجرد الحكم الأخلاقي. سوف يستكشف هذا المحور أصول نظرية الدولة الفاشلة وخصائصها الرئيسية وأسبابها وتداعياتها، إلى جانب أهميتها للتحديات السياسية والأمنية الحديثة.

ثانيا : الابعاد الاقتصادية لنظرية الدول الفاشلة :

هناك العديد من الابعاد انظرية الدولة الفاشلة و منها ما ياتي :

- الفقر المدقع والبطالة: في الدول الفاشلة، يكون الانهيار الاقتصادي نتيجة متكررة، تخلق مستويات الفقر والبطالة و التضخم المرتفع بيئة خصبة للأرهاب حيث يكون الأفراد عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، عندما تنهار الأنظمة الاقتصادية الرسمية، يصبح الناس أكثر عرضة للجوء إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية للحصول على الدخل والأمن والشعور بالانتماء، غالبًا ما تتعهد الجماعات الإرهابية بفوائد اقتصادية مثل الأجور أو الغذاء أو الخدمات الأساسية في مقابل الدعم أو المشاركة في عملياتها، بالنسبة للشباب، قد يُنظر إلى الإرهاب كبديل جذاب لليأس الناتج عن البطالة والفقر. [٢]
- الافتقار إلى التنوع الاقتصادي: تعتمد اقتصادات العديد من الدول الفاشلة بشكل كبير على صناعة واحدة، مثل النفط (استخراجية) أو التعدين أو الزراعة،عندما تنهار هذه الصناعة بسبب سوء الإدارة أو الكوارث الطبيعية أو تقلبات السوق العالمية، ينهار الاقتصاد بأكمله، إن الافتقار إلى التنوع الاقتصادي يجعل هذه الدول أكثر عرضة لعدم الاستقرار، الأمر الذي قد يخلق فرصاً للحركات الإرهابية لكسب موطئ قدم من خلال تقديم وسائل بديلة للبقاء، وفي كثير من الحالات، تسيطر الجماعات الإرهابية في الدول الفاشلة على موارد قيمة مثل النفط أو الرواسب المعدنية، وتستخدمها لتمويل عملياتها والحصول على الدعم المحلي.[٣]
- الاقتصادات غير المشروعة: عندما تكون الدولة غير قادرة على فرض القوانين واللوائح، فإن الاقتصادات غير المشروعة و تبيض الاموال تزدهر غالباً ؛ كما تزدهر المعملات الاقتصادية الغير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، تهريب الاموال الى الخارج البلاد ، والاتجار بالبشر، و التي تكون مصادر أساسية للدخل للعديد من الدول الفاشلة، وغالباً ما تشارك المنظمات

[١] إياد العنبر، إسحاق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ١٩، ٢٠١٤، ص ١٥٩-١٦٠.

[٢] عارف أحميـدي، حسين بني حمد، أمين عواد، الدولة الفاشلة (سوريا نموذجًا)، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ١٥٩.

[٣] د. محمد عبدالله ، اقتصاديات الدول الفاشلة: دراسة في الأسباب والنتائج، الطبعة الثانية، دار النهج للنشر ، ٢٠١٢ ، ٢٣

الإرهابية في هذه الأنشطة غير المشروعة أو تستفيد منها لتمويل عملياتها، على سبيل المثال حركة الشباب في الصومال تحصل على الأموال من القرصنة والابتزاز ، شاركت التنظيم الدولة في العراق و الشام (داعش) لسيطرة على بعض البنوك و المنابع النفطية لتمويل الاعمالهم الارهابية ، إن وجود هذه الاقتصادات غير المشروعة يضعف سيطرة الدولة بشكل أكبر ويوفر للجماعات الإرهابية الموارد المالية التي تحتاجها لدعم عملياتها.[١]

- الفساد وفشل الحكم: في الدول الفاشلة، يتفشى الفساد، وتضعف قدرة الحكومة على فرض سيادة القانون، وعندما تُدار الموارد العامة بشكل سيئ أو تُحوَّل لتحقيق مكاسب شخصية و تزايد التفاوتات الاقتصادية و سوء تأمين السكن، كثيراً ما يشعر المواطنون في هذه الدول بخيبة الأمل إزاء عجز الحكومة عن توفير احتياجاتهم، مما يخلق أرضاً خصبة لترسيخ الأيديولوجيات المتطرفة. ويمكن للمنظمات الإرهابية أن تستغل هذا السخط من خلال تقديم نفسها كبدائل للحكومات الفاسدة، ووعدها بالعدالة والأمن والفرص الاقتصادية.[٢]
- ضعف البنية الأساسية و عدم قدرة على الوصول إلى الخدمات العامة: في الدول الفاشلة، في معظم الاحيان قد تتدهور البنية الأساسية؛ مثل الطرق والمرافق وشبكات الاتصالات ، وبدون القدرة على الوصول إلى الخدمات العامة ، رعاية الصحية والتعليم المجاني أو الطاقة الكهربائية المستدامة ، تتدهور نوعية الحياة بالنسبة للعديد من المواطنين خصوصا طبقة الفقراء والطبقة المتوسطة بشكل حاد، وتخلق هذه الظروف من الحرمان شعوراً بعدم الأمان والإحباط، وهو مما قد يدفع البعض اللجوء أو الانحراط الجماعات الإرهابية التي تتعهد بتحسين الوضع الإقتصادي المتدهور من خلال اعتماد اساليب عنيفة، تستغل الجماعات الإرهابية غالبًا عجز الدولة عن توفير احتياجات مواطنيها لتعزيز نفوذها العسكري و الايديولوجي [٣]

ثالثا : العلاقة بين نظرية الدولة الفاشلة وظاهرة الإرهاب :

تتجلى العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب في العديد من الجوانب التي تساهم في خلق بيئة ملائمة لانتشار الأنشطة الإرهابية، ففي الدول التي تعاني من الفشل، تكون السلطة المركزية ضعيفة أو غائبة تمامًا في بعض الأحيان، مما يتيح للجماعات الارهابية استغلال هذه الظروف لتحقيق أهدافها و توسيع نفوذها و و زيادة هيتمنتها العسكرية، تساهم عدة عوامل رئيسية في ترسيخ هذا الارتباط بين الفشل الحكومي والزيادة في الاعمال الإرهابية. و من هذه العوامل :

[١] د. محمد علي سليم، الإرهاب وتمويل الجماعات المسلحة: دراسة في الاقتصادات غير المشروعة، الطبعة الاولى ، دار الجامعة للنشر ، ٢٠٠٨، ص ١٢٠

[٢] د. علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، دراسات دولية، العددان السابع والسبعون والثامن والسبعون، ص ٦٢٦، ٦٢٧

[٣] د. محمد علي سليم، الإرهاب وتمويل الجماعات المسلحة: دراسة في الاقتصادات غير المشروعة، الطبعة الاولى ، دار الجامعة للنشر ، ٢٠٠٨، ص ١٤٨

- تفتقر الدول الفاشلة النظام و القدرة على فرض سيطرة فعالة على أراضي الدولة ، مما يعني أن هناك مناطق متعددة يمكن للجماعات الإرهابية أن تلوذ بها، بعيدًا عن أي رقابة أو تدخل حكومي؛ على سبيل المثال، كانت مناطق معينة في أفغانستان قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠١، أو بعض الأراضي السورية في السنوات الأخيرة، تعتبر ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية مثل طالبان وداعش ، هذه المناطق التي تفتقر إلى رقابة فعالة تمنح المتطرفين فرصة لتجنيد الأفراد، تدريبهم، وتنفيذ خططهم الإرهابية بعيدًا عن أعين الحكومات .[١]
- يؤدي الفشل الحكومي إلى تفشي الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ما يشكل بيئة مثالية لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة، في غياب الحكومة الفاعلة، قد يرى العديد من المقهورين في الجماعات الإرهابية ملاذًا لهم، حيث تعدهم بالحماية وتحقيق أهدافهم السياسية أو الإيديولوجية، يتحول التطرف إلى رد فعل طبيعي نتيجة الإحباطات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها السكان في ظل ضعف المؤسسات الحكومية.

رابعا : دور المنظمات الإرهابية في الدول الفاشلة :

في معظم الاحيان تستغل الجماعات الإرهابية نقاط ضعف الدول الفاشلة، باستخدام انهيار الحكم كفرصة لتوسيع نفوذها. ومن منظور اقتصادي ، تسعى المنظمات الإرهابية إلى السيطرة على الموارد، وإنشاء أنظمة اقتصادية بديلة، وتجنيد الأعضاء من خلال تقديم حوافز اقتصادية للأفراد المحرومين وذلك عن اتباع طرق مختلفة و منها :

- السيطرة على موارد الدولة : غالبًا ما تسيطر المنظمات الإرهابية في الدول الفاشلة على موارد قيمة مثل الغاز الطبيعي أو النفط أو المعادن أو حتى الأراضي الزراعية. ومن خلال السيطرة على هذه الموارد ، فإنها تحصل على إيرادات اللازمة لتمويل عملياتها وتجنيد المقاتلين وتعزيز قوتها السياسية. على سبيل المثال ، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا، والتي شملت حقول النفط والموارد الأخرى التي زودت المجموعة بالدعم المالي ، سمح هذا الاستقلال المالي عن الجهات الفاعلة الخارجية للجماعات الإرهابية بالعمل بشكل مستقل والحفاظ على السيطرة على مناطق كبيرة، مما أدى إلى زعزعة استقرار الدولة بشكل كبير.[٢]
- توفير الخدمات الاقتصادية: في العديد من الدول الفاشلة، تملأ المنظمات الإرهابية الفراغ الذي خلفه غياب الحكومة من خلال تقديم خدمات مثل الأمن والتعليم والرعاية الصحية. في حين أن هذه الخدمات قد تكون بدائية، إلا أنها توفر شعوراً بالاستقرار والأمن للسكان المحليين. وفي مقابل هذه الخدمات، قد يتعهد الأفراد بولائهم للجماعة، أو في بعض الحالات، الانضمام إلى صفوفها. على سبيل المثال، في أجزاء من الصومال، سيطرت حركة الشباب على نظام التعليم، وتدريس أيديولوجيتها

[١] د. علي جاسم محمد، مصدر السابق ص ٦٣٠

[٢] د. علي جمال الدين، الدولة الفاشلة وأثرها على الإرهاب، الطبعة الأولى، دار النهضة، ٢٠١٨، ص ١٧٦.

المتطرفة الخاصة بها بينما تقدم أيضًا الدعم المالي للأسر في مقابل تعاونها.[١]

- تجنيد المقاتلين: غالبًا ما تجعل الصعوبات الاقتصادية، ونقص الفرص، و البطالة يجعل من السهل على المنظمات الإرهابية تجنيد مقاتلين جدد. في الدول الفاشلة، حيث تكون أنظمة التعليم غير فعالة والفرص الاقتصادية نادرة، يكون الشباب عرضة بشكل خاص للأيديولوجيات الإرهابية، تقدم الجماعات الإرهابية الدعم المالي في مقابل المشاركة في الأنشطة العنفية، بالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم أي احتمالات لحياة أفضل من خلال الوسائل المشروعة، قد يبدو الانضمام إلى منظمة إرهابية الخيار الوحيد القابل لتحقيق اهدافهم.
- استغلال المظالم المحلية: تتميز العديد من الدول الفاشلة بالانقسامات العرقية أو الدينية أو السياسية. وتتفاقم هذه الانقسامات في كثير من الأحيان بسبب التفاوت الاقتصادي وفشل الدولة في توفير و تلبية احتياجات جميع مواطنيها على قدم المساواة، وتستغل الجماعات الإرهابية هذه المظالم، وتقدم الدعم للمجتمعات المهمشة وتشجعها على حمل السلاح ضد الحكومة أو الجماعات العرقية الأخرى، ومن خلال تأطير نضالها في إطار معركة من أجل العدالة الاقتصادية أو التحرير، تستطيع المنظمات الإرهابية حشد الدعم المحلي وبناء شبكة من المؤيدين.[٢]

خامسا : جدوى النظرية و أهميته:

تنبع أهمية هذا المبحث من كونه يتناول واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا في فهم السياقات الحاضنة لظاهرة الإرهاب، وهي "نظرية الدولة الفاشلة". تسهم هذه النظرية في تقديم إطار تحليلي عميق يربط بين ضعف أداء الدولة أو انهيارها وبين تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية، حيث توضّح كيف أن غياب السيطرة الحكومية، وتدهور الخدمات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تشكّل أرضية خصبة لتمدد الفكر المتطرف وتجنيد الأفراد في التنظيمات العنيفة.

إن تحليل ظاهرة الإرهاب من زاوية فشل الدولة لا يقتصر على رصد الأسباب السياسية أو الأمنية، بل يتّسع ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، مما يضفي على الدراسة بُعدًا تفسيريًا شاملًا. وقد حاولنا، من خلال هذا المبحث، تقديم قراءة متعددة الأبعاد تدمج بين التحليل النظري والاستقراء الواقعي، خاصة في ظل التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، التي تُعد نموذجًا واضحًا لتقاطع الدولة الفاشلة مع صعود الإرهاب.

ويرى الباحثان أن أهمية هذا المبحث تتجلى في قدرته على تفسير التحولات المعقّدة التي تمر بها المجتمعات الخارجة من الحروب أو الأزمات، وكيف تصبح تلك البيئات غير المستقرة هدفًا سهلًا للتنظيمات الإرهابية الباحثة عن النفوذ والموارد، كما يُبرز هذا المبحث دور العوامل الاقتصادية، مثل الفقر والتهميش والفساد، في تعميق الفشل السياسي وتغذية الإرهاب، وهو ما يجعل من هذه النظرية

[1] Oriana M. C. P. Deering, The Logic of Terrorism: A Theory of Political Violence, Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008. P ٨٥

[٢] د. علي جمال الدين، الدولة الفاشلة وأثرها على الإرهاب، الطبعة الأولى، دار النهضة، ٢٠١٨، ص ١٧٦.

أداة تحليلية فاعلة في فهم ديناميكيات التطرف في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وبصفتنا باحثَين مهتمَّين بتحليل جذور ظاهرة الإرهاب وتفاعلاتها المعقّدة، نرى أن نظرية الدولة الفاشلة تملك من الاتساع التحليلي والمرونة التفسيرية ما يجعلها من بين أكثر الأطر النظرية ملاءمة لفهم نشوء وتطور الإرهاب، لا سيما في البيئات الهشة سياسيًا واقتصاديًا. فبينما تركز بعض النظريات الأخرى على الأبعاد الأيديولوجية أو النفسية أو الثقافية للفعل الإرهابي، تتميّز نظرية الدولة الفاشلة بقدرتها على الربط بين العوامل البنيوية والانهيارات المؤسسية التي تخلق الفراغات التي تتسلل منها التنظيمات الإرهابية. لذلك نعدّ هذه النظرية أداة مهمة في تحليل واقع ما بعد الصراع، وفي صياغة سياسات استباقية لمعالجة جذور الفشل ومنع تحوله إلى حاضنة للتطرف والعنف.

الخاتمة والإستنتاجات

اولا: الاستنتاجات

يمكن استخلاص اهم النتائج البحث في النقاط التالية

١. أن الفقر والبطالة يشكلان بيئة خصبة لنمو ظاهرة الإرهاب، حيث يُعتبر الحرمان الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تعزيز مشاعر الإحباط واليأس لدى الأفراد، هؤلاء الأفراد، الذين يواجهون صعوبات اقتصادية، قد يلجؤون إلى التطرف والعنف كوسيلة للتعبير عن احتجاجهم أو لتحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية، توفر هذه البيئة الاقتصادية المتخلفة للمنظمات الإرهابية فرصًا لتجنيد الأفراد، عبر استغلال مشاعر الاغتراب والقلق الاجتماعي التي يولدها الفقر والحرمان

٢. أن تحسين الوضع الاقتصادي في المجتمعات الفقيرة يقلل من احتمالية انضمام الأفراد إلى الجماعات الإرهابية، عندما يتوفر للفرد فرص اقتصادية متساوية، يضعف تأثير مشاعر الحرمان التي قد تدفعه نحو التطرف، فكلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت مستويات التعليم والرعاية الصحية، تضاءلت المظالم التي تُستخدم لتبرير السلوكيات الإرهابية

٣. من خلال تحليل السلوك الإرهابي باستخدام نظرية الاختيار العقلاني، يمكن استنتاج أن الأفراد الذين يقررون الانخراط في الأنشطة الإرهابية يقومون بالمقارنة بين التكاليف والمنافع المحتملة من هذا الخيار. يُلاحظ أن الشخص قد يرى في الإرهاب وسيلة للوصول إلى مكاسب سياسية أو مادية، خاصة عندما تكون الدولة غير قادرة على توفير بدائل حقيقية لتحقيق هذه المكاسب بطرق سلمية. كما أن نظرية الاختيار العقلاني تبرز دور الجماعات الإرهابية في تقديم حوافز اقتصادية أو اجتماعية، مثل توفير الموارد أو المكانة، مما يعزز قرارات الأفراد بالانخراط في الأنشطة العنفية.

٤. تبين النتائج أنه في العديد من الحالات، يختار الأفراد الانخراط في الإرهاب استنادًا إلى تقييمهم الشخصي لما يمكن أن يعود عليهم من فوائد ملموسة، سواء كانت مادية أو معنوية. لذلك، لا يمكن اختصار ظاهرة الإرهاب في دوافع دينية أو أيديولوجية فقط، بل هي نتيجة لموازنة عقلانية للفرص والتهديدات.

٥. توضح الدراسة أن الفشل الحكومي وضعف المؤسسات الحكومية يشكلان بيئة خصبة لانتشار الإرهاب، حيث تساهم الدول الفاشلة في توفير مساحة كبيرة للمجموعات الإرهابية للنمو والتمدد، في غياب سيادة القانون وضعف قدرات الدولة في فرض الأمن، تنشأ فراغات سلطوية يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية لتنفيذ أجنداتها. كما أن الدول الفاشلة غالبًا ما تعاني من فساد وغياب التنمية الاقتصادية، مما يزيد من حوافز الانخراط في الإرهاب

٦. عند فشل الدولة في الحفاظ على النظام الداخلي وتقديم الخدمات الأساسية لشعبها، تتسارع ظاهرة الإرهاب وتصبح أكثر انتشارًا، حيث يجد المواطنون أنفسهم مضطرين للتوجه نحو الحلول العنيفة كوسيلة للضغط على السلطات أو التمرد عليها. يُظهر البحث أن ضعف الدولة يعزز الشعور بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يفتح المجال أمام الجماعات الإرهابية لتقديم أنفسهم كبديل قادر على توفير الأمان والنظام.

ثانيا : المقترحات

١.من الضروري أن تسعى الحكومات إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية في المجتمعات التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير فرص عمل للشباب، ينبغي تخصيص موارد أكبر لتحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة وتنفيذ برامج تنموية تركز على خلق فرص اقتصادية مستدامة، الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يعد أيضًا خطوة مهمة لتقليل مستويات الفقر، وبالتالي تقليص العوامل المساهمة في زيادة احتمالية انخراط الأفراد في الأنشطة الإرهابية.

٢.توصي الدراسة بضرورة تطوير سياسات اجتماعية تركز على تقديم الدعم للفئات الأكثر فقرا اقتصاديًا، مثل العاطلين عن العمل، خاصة في الدول النامية أو المناطق المتأثرة بالنزاعات. يمكن أن يشمل ذلك تقديم حوافز مالية أو دعم فني لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، مما يسهم في خلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية، من خلال تقليل معدلات الفقر وتوفير شبكة ضمان اجتماعي، يمكن تقليل دوافع الانخراط في الأنشطة الإرهابية.

٣.من المهم أن تُصمم السياسات الأمنية والاقتصادية بحيث توفر للفرد خيارات سلمية وجذابة تعزز من موازنة المنافع الاقتصادية والاجتماعية ضد المخاطر المرتبطة بالإرهاب، ينبغي تعزيز برامج إعادة التأهيل الاجتماعي التي تستهدف المتطرفين العائدين إلى مجتمعاتهم من خلال دعم التعليم والتوظيف. يجب على الدولة ضمان وجود برامج دعم متكاملة، مثل المشروعات الصغيرة والتوظيف، لتجعل من خيارات الانخراط في الإرهاب أقل مغريًا وتوفر بدائل سلمية واضحة للأفراد الذين قد يفكرون في التطرف.

٤.ينبغي العمل على تقديم حوافز اقتصادية ومكافآت للأفراد الذين يمتنعون عن الانخراط في الأنشطة العنفية أو الإرهابية، من خلال برامج تركز على التأهيل النفسي والمهني،إن استثمار الموارد في توجيه الأفراد نحو الخيارات غير العنفية من خلال الدعم المالي والمجتمعي يشجعهم على اتخاذ قرارات عقلانية في صالح المجتمع بدلاً من الانسياق وراء العنف.

٥.توصي الدراسة بتعزيز فعالية المؤسسات الحكومية في الدول التي تعاني من تدهور في مؤسساتها وسلطتها التنفيذية، ينبغي أن تسعى الحكومات إلى تعزيز سيادة القانون، وبناء مؤسسات قضائية وأمنية قادرة على مواجهة الفوضى وحماية حقوق الأفراد، من خلال تقوية مؤسسات الدولة، وضمان العدالة والمساواة، التي من ممكن تقليص الفراغات الأمنية التي تستغلها الجماعات الإرهابية. ويجب أن يترافق ذلك مع تقديم خدمات أساسية مثل التعليم والصحة، لتجنب استغلال الوضع الاقتصادي الضعيف من قبل الجماعات المتطرفة.

٦.من الضروري أن تعمل الدول الفاشلة على بناء قدرة مؤسساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التعاون الدولي للحصول على الدعم الفني والمادي. يجب أن تكون هناك استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين الحكم الرشيد وتعزيز دور المجتمع المدني في دعم عملية التحول. كما يجب العمل على تحسين فعالية النظام القضائي، مع التركيز على مكافحة الفساد وفتح قنوات الحوار بين الحكومة والمجتمع المحلي للحد من المشاعر السلبية والانعزالية التي قد تشجع على تبني أفكار إرهابية.

قائمة المصادر

اولا : الكتب العربية

١. د.عبد الكريم محمد، البطالة، أسبابها وآثارها الاقتصادية، دار الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤
٢. علي جمال الدين، الدولة الفاشلة وأثرها على الإرهاب، الطبعة الأولى، دار النهضة، ٢٠١٨
٣. د. ماجد عبد الله الراوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمييز في سوق العمل في مصر، دار القلم للنشر، مصر، ٢٠٠٨
٤. د. محمد عبد الله، اقتصاديات الدول الفاشلة: دراسة في الأسباب والنتائج، الطبعة الثانية، دار النهج للنشر، ٢٠١٢.
٥. د. محمد علي سليم، الإرهاب وتمويل الجماعات المسلحة: دراسة في الاقتصادات غير المشروعة، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر، ٢٠٠٨.

ثانيا : المجلات العربية

١. د.إياد العنبر، إسحاق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ١٩، ٢٠١٤.
٢. د. عفيف صندوق، د. طرفة شريفي، الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٦٣، العدد ٥، ٢٠١٤.
٣. د. علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، دراسات دولية، العددان السابع والسبعون والثامن والسبعون.
٤. سعيدة كحال، الفقر من منظور التنمية الإنسانية المستدامة: دراسة في أشكال الحرمان، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثامن، ٢٠١٩.
٥. عارف أحميـدي حسين بني حمد، أمين عواد، الدولة الفاشلة (سوريا نموذجًا)، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٤، ٢٠١٨.
٦. د.عبدالكريم بشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، ٢٠٠٥.
٧. عبد الرحيم نجم المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١١، ٢٠٠٦.
٨. محمد عيسى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد ٥٠، ٢٠١٠
٩. د.هيثم عبد القادر الجنابي، د. أسماء خضر الياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن، ٢٠٢٠

المصادر باللغة الانجليزية

اولا : الكتب الإنجليزية

1. Anthony B. Atkinson, Poverty and Social Security, Harvester Wheatsheaf, London, 1999,
2. Dollard, J., Miller, N. et al., Frustration and Aggression, New Haven: Yale University Press, 1932.
3. Edward Peter F. R. Lane and Peter T. Manfield, Rational Choice and Political Violence, University Press, 2006.
4. Gurr, T. R., Why Men Rebel, Princeton University Press, 1972,
5. James S. Coleman, Rational Choice: Theory and Research, University of Chicago Press, 1990.
6. Oriana M. C. P. Deering, The Logic of Terrorism: A Theory of Political Violence, Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008.
7. Rawls, J., Justice As Fairness: A Restatement, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001.
8. Sberbarg, E., The Structure of Economics: A Mathematical Analysis, 2nd edn., New York: McGraw-Hill, 2001.

ثانيا: المجلات الإنجليزية

1. Arce, D. and Sandler, T., An Evolutionary Game Approach to Fundamentalism and Conflict, Journal of Institutional and Theoretical Economics, no. 159, 2008.
2. Bryan Caplan, Terrorism: The Relevance of the Rational Choice Model," The Political Economy of Terrorism , no. 1 (2006)
3. Duncan Snidal, Rational Choice and International Relations, in Handbook of International Relations, edited by Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons, London, 2013
4. Gurr, T. R., Sources of Rebellion in Western Societies: Some Quantitative Evidence, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 391(1), 1970
5. Meierrieks, Daniel, Does Income Inequality Lead to Terrorism?, Center of Economic, USA, 2016
6. Miguel, Edward, et al., Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach, Journal of Political Economy, vol. 112, no. 4, 2004
7. Misturelli, F. and Heffernan, C., The Shape of Change: A Memetic Analysis of the

Definitions of Poverty from the 1970s to the 2000s, Journal of International Development, 24(S3), 2012

8. Yom, S. and Saleh, B., Collective Action and Transnational Terrorism, News Network, 16(3), 2001